التاريخ: 2013/12/24
العدد: 2253

المساء

الصفحة: الملحق التربوي

الجامعة الوطنية للتعليم في مجلسها الوطني

دفاعا عن التعليم العمومي

المساء

سجل المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم، في دورته الثانية العادية بعد المؤتمر العاشر للجامعة، والمنعقد تحت شعار «دفاعا عن التعليم العمومي وعن كرامة نساء ورجال التعليم بالتربية الوطنية والتعليم العالي»، استمرار الهجوم الشرس على الحقوق والمكتسبات وسن قوانين وإجراءات تراجعية عن مكاسب وحقوق الشغيلة كمشروع القانون التكبيلي لحق الإضراب، ومخطط «إصلاح» نظام التقاعد، وإلغاء صندوق الموازنة. في الوقت الذي يتم فيه التملص من تطبيق بنود اتفاق الحوار الاجتماعي الموقع في 26 أبريل 2011 على علاته، والتصريح بتجميد الأجور والترقية خلال الفترة القادمة.

واعتبر المجلس الوطني أن مستجدات الدخول المدرسي والجامعي، اتسمت بغياب استراتيجية واضحة للحكومة في مجال التربية والتعليم، من أهم تجلياته استمرار الارتجال والعشوائية في تدبير الشأن التعليمي، والتراجع عن المكتسبات والاتفاقات المبرمة مع الوزارة، والهجوم غير المسبوق على الحريات النقابية. إضافة إلى ما تعرفه المؤسسات التعليمية من خصاص مهول في الأساتذة والاستاذات والأطر الإدارية، والاكتظاظ في الأقسام، والتأخر في إتمام البنايات، وعدم برمجة بنايات جديدة تستوعب الطلب المتزايد على التعليم، وفرض العمل بالمراسلة الوزارية رقم 2156 المؤطرة للزمن المدرسي الجديد على مستوى الابتدائي، ضدا على رغبة الأستاذات والأساتذة، وضرب الاستقرار النفسي والمهني لنساء ورجال التعليم، وعملية تصريف الفائض والخصاص بتطبيق المذكرة الإطار للحركة الانتقالية التي تحفظت عليها الجامعة الوطنية للتعليم، وعدم تفعيل لجنة فض النزاعات على علاتها في بعض النيابات. زيادة على ذلك يعيش العاملون في العالم القروي ظروفا مزرية تتجلى في غياب البنية التحتية، من طرق وكهرباء وماء وسكن ملائم، وامن، وحل ازمة الخصاص بضم المستويات، واستمرار الحرمان من التعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية منذ 2009.

كما قام المجلس بتهنئة نساء التعليم على نجاح مؤتمر «اتحاد نساء التعليم بالمغرب» الذي انعقد تحت شعار «تنظيم نسائي قوي للدفاع عن التعليم العمومي والمطالب الديمقراطية لنساء التعليم».

وثمن المجهودات الجبارة التي يقوم بها المناضلون والمناضلات في الفروع والفئات من اجل توسيع التنظيم وإشعاعه، والارتباط بقضايا نساء ورجال التعليم والدفاع عن مطالبهم العادلة والمشروعة. منددا بسياسة الحكومة المدعنة لإملاءات المؤسسات التي تستهدف ضرب القدرة الشرائية لعموم المواطنين وحل أزمتها الاقتصادية على حساب الجماهير الشعبية.

وطالب المجلس في بيانه بالتراجع عن الإجراءات التقفيرية والتقشفية التي يتضمنها مشروع قانون مالية 2014 من الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة وتقليص ميزانية الاستثمار والتوظيفات المحدثة.

كما ندد بالهجوم الشرس على الحريات العامة والنقابية عبر الاقتطاع من اجور المضربات والمضربين، وتسليط القمع على الحركات الإحتجاجية، وتوقيف المناضلين والمناضلات عن العمل، وفبركة المحاكمات الصورية للنيل من عزيمة المناضلين.

وطالب باحترام الحريات النقابية، واسترجاع المبالغ المالية المقتطعة من اجور المضربات والمضربين، مؤكدا على رفض اي قانون يضرب الحق في الإضراب.

وباستجابة الحكومة لمختلف المطالب العامة والمشتركة والفئوية كالزيادة في الأجور والتعويضات، والتخفيف من العبء الضريبي، والتعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية، والتعويض عن التكوين، والتسريع باجراة اتفاقي 19 و26 ابريل 2011 وعلى راسها الدرجة الجديدة، والتسريع بالاتفاق على نظام اساسي ونظام تعويضات جديد يلبي مطامح نساء ورجال التربية والتعليم في العيش الكريم، ومراجعة ثغرات النظام الأساسي الخاص بالمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، وكذلك مشروع القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني. وعدم التراجع عن الترقي بالشهادات والسماح بمتابعة الدراسة الجامعية، واجتياز المباريات لنساء ورجال التعليم بدون شروط وحذف العمل بالساعات التطوعية.

كما سجل البيان ان المدخل إلى إصلاح منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي، يمر بالضرورة عبر مراجعة شكل النظام التعليمي بتوحيده ومقرطته وتحسين اوضاع المنتسبين إليه، وضمان استقرارهم النفسي والمهني، وتوفير الحجرات الدراسية الكافية والمجهزة، والأطر التربوية والإدارية اللازمة. واعتماد مناهج ومقررات تواكب التطور التقني والعلمي والمنفتحة على النظريات البيداغوجية التي تؤسس لتعليم ديمقراطي جيد وعصري، يضمن تكافؤ الفرص بين جميع أبناء الشعب المغربي.

كما استنكر البيان تواطؤ الحكومة في ملفات الفساد المرتبط بتدبير التعاضدية العامة للتربية الوطنية، ومؤسسات الأعمال الاجتماعية. ومطالبته بتقديم المتورطين في نهب وسوء تدبير أموال المتعاضدين للمساءلة والمحاسبة، إعمالا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب.

وسجل استعداده التصدي للمخططات الرجعية الهادفة إلى ضرب انظمة التقاعد، والمؤدية إلى الإجهاز على مكتسبات الموظفين والموظفات والمتقاعدين.

ودعا إلى إعمال مبدا الشفافية والنزاهة والديمقراطية في منظومة التربية والتكوين على مستوى تدبير الموارد البشرية، ونشر لائحة الصفقات العمومية الخاصة بالبنايات، ونشر اللائحة الكاملة للسكنيات المسندة تعزيزا للشفافية، والكشف عن لائحة الموظفين الأشباح غير المعلنة، ولائحة المتفرغين.